

عن الحد فما لم يأت بالحلف وجب عليه الاصل فان لعن الزوج لعنت
 المرأة بالنص لكن يبدأ بالتزويج لانه المدعي فيطلب منه الحجة او لا والذ
 اي وان لم تلعن حمت حتى تلعن او تصدقه قال الزبيلي في بعض نواع
 القدوري او تصدقه فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالافراد مرة فكيف
 يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق
 ليس باقرار قصدا فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في ذميه فيندفع
 به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو
 ولدهما لان النسب انما ينقطع حكما باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا
 يصرفان في ابطاله وبه يظهر عدم صحة صدور الشريعة فينفي نسب ولدها
 منه فان لم يصلح الزوج لشهادة بان كان كافرا او عبدا او مجنونا او محرورا
 في قذف حد له من اهلها لان اللعان تعذر بمعنى من جهته فيصار الي
 المحجب الاصلي وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
 ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت
 ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه وان صالح لها اي الزوج للشهادة
 وهي لان صالح لها بان كانت امه او كافرة او محدودة في قذف او صبية او
 مجنونة او لا يجد قاذفها بان كانت زانية فلا حد عليه كما اذا قذفها
 اجنبي ولا لعان لانه خلف عنه وصورته اي صورة اللعان ما
 نطق به النص يعني القرآن وما صله ان يقول الزوج اربعة مرات
 اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله
 عليه

عليه ان كان كاذبا فيما وماها به من الزنا مشيورا اليها في كله ثم تقول
 اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رعاي به من الزنا وفي الخامسة غضب
 الله عليها ان كان صادقا فيما رعاي به من الزنا فانهم يستعملن اللعن في
 كلامهن كثيرا كما ورد به الحديث انك تكثرن اللعن وتكفون العشير وسقطت
 حرمة اللعن في اعينهن فسيهن يحترن اللعن بخلاف الغضب فان التعنا
 فرق القاصي بينهما ولا تبيّن قبله حتى لوعات احدهما قبله وورثه الاخر
 ولو زالت اهية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انسانا
 محذره او محذورا لم يفرق بينهما ونفي نسب ولدان قذفها به و
 المحقرا بامه وبانت بطلقة وشروطه ان يكون الملقوق حاله جريان
 اللعان بينهما حتى لو علقت امه او كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا
 ينفي ولا يلعن لان نسبه كاذبا بتاعلي وجهه لا يمكن قطعه فلا
 يتغير بعده فان كذب نفسه حد لا قذاره بوجوب الحد عليه فله
 اي حاحه جاز له ان يتزوجها ومعني قوله عليه السلام المتلاعنان
 لا يجتمعان ابدا انهما لا يجتمعان ماداما متلاعنين كما يقال المصبي
 لا يتكلم مادام مصليا كذا ان قذف غيره بعد اي بعد التلاعن
 فحد او زنت فانه محذو القذف لم يبق اهلا للعان وكذا المرأة
 بعد الزنا لم تنو اهلا له فجاز ان يتزوجها وانما لم يقبل او زنت بشديد
 التوبة نسبت غيرها الي الزنا في حد كما قال في المراهية وغيره لان
 مجرد زناها يسقط احصانها فلا حاجة الي ذكر الحد بخلاف القذف

عليه